مكتبتنا العربية

الأستاذ

تصدرها كلية التربية بجامعة بغداد

المجلد السابع

١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م

٧

مطبعة المعارف ـ بغداد

وسائل النهوض باللغه العربية وتيسير قواعدها وكتابتها

للدكتور مصطفى جواد
الاستاذ فى قسم اللغة العربية

وسائل انهاض اللغة العربية هى معرفة الطرائق اللاحبة الى حل مشكلاتها التى لا تزال عسيرة الحل ، صعبة العلاج ، وتمهيد طرائق جديدة اخرى لتقويتها وتنميتها وتطويرها على حسب طور هذا العصر من جميع الوجوه الحيوية والتمدنية .

فاولى تلك المشكلات « مشكلة المصطلحات » والثانية مشكلة النحو والصرف والثالثة مشكلة المعجمات والرابعة مشكلة التعبير والخامسة مشكلة رسمها أى املائها كما يقول أهل هذا العصر .

أما مشكلة المصطلحات وهى الكبرى فسببها أن الوف كلم افرنجية أو أعجمية ، قد اصطلح عليها فى عدة علوم وفنون عند الافرنج والاعاجم ، وما زالت محتاجة الى ما يقابلها من العربية ، من كلمات قديمة غير مستعملة ، وقديمة منقولة بطريق المجاز وحديثة مشتقة على حسب طرائق الاشتقاق فى العربية ، وأكثر هذه الوسائل فائدة « الاشتقاق » ، الا ان المجامع اللغوية لم تستطع أن تستفيد منه استفادة تامة واقتصرت على اقرار قواعد اشتقاقية أكثرها بديهية فتركت مثلا قياسية صيغة « فِعال » وصيغة مؤنثه « فعالة » كالاطار والعمامة والنظام والحمالة ، ومئات غيرها من أسماء الآلات والادوات مع أن « فِعال » ومؤنثه « فِعالة » للآلة والاداة أقدم فى العربية زمانا من صيغة « مِفعل » ومؤنثه « مِفعلة » ومشبعه « مِفعال » وأكثر استعمالا وأخف لفظا وأرشق صيغة .

والدليل على ذلك القرآن الكريم فقد استعمل « الفعال » اسم أداة وهو

« الخياط » بمعنى « الابرة » فى قوله تعالى « حتى يلج الجمل فى سم الخياط » ولم يستعمل « المخيط » مع وجوده فى اللغة ، فهو اذن يفضل « الفِعال » على «المفعل» وغيره اذا وجدا معا فى الاستعمال ، دون الاستقلال كالمرصاد بمعنى « المرصد » •

ولقد كان فى استعمال « فِعال » ومؤنثه المقدم ذكرهما مندوحة من استعمال اسم فاعل الفعل الثلاثى واستعمال « فَعّال » المعروف عندهم أنه من صيغ المبالغة ، فى المصطلحات العلمية والفنية وذلك كالحامل والرافدة والرافعة والقارنة والخلاطة والمساكةوالكماحة والعواقة من المصطلحات الجديدة التى اشتقوها • ان العرب لم تضع صيغة « فاعل » ومؤنثه للآلة والاداة بل للنسبة كالآبل والآهل والدارع والرامح والفارس ثم نقلت الصيغة من أسماء الذات ، التى هى عندى وفى رأيى أصل الاشتقاق الى المعنويات والعلاجيات كالحائر والماشى ، ولكنها لما أرادت الاستفادة من وزن « فاعِل » فى الآلات والادوات حولته الى « فاعَل » كالخاتم والطابع والقالب والطابق والمالج ، وأرى أن أصل « فاعَل » بفتح العين هو « فعّل » بتشديد العين للتكثير ولكنه قد مات • فهل استفاد المجمعيون من صيغة « فاعل » ؟ الجواب « لا » • ثم ان العرب وضعت صيغة « فَعّال » وصيغة مؤنثه « فعّالة » للنسبة الكثيرة كالعطار والحداد والبقال ثم نقلته من المادية الى المعنوية والعلاجية والعلاجية كالعزّام والوقّاف ، ولما أرادت الاستفادة منه فى الآلات والادوات حولته الى « فُعّال » ومؤنثه « فُعّالة » كالخطاف للحديدة ذات الشكل المعلوم والنشابة للسهام والدوامة للعبة من الخشب للصبيان ، والدُرّاعة لنوع من الملابس ، فهل استفاد المجمعيون من « الفُعّال والفُعّالة » ؟ الجواب « لا » • فالعلم بالاشتقاق والاستفادة منه أمران ضروريان فى التحقيق الاصطلاحى والسرعة والتخفف لا يؤديان الى غاية محمودة • هذا وعلينا أن نستفيد فى اسم الآلة والاداة من وزن « فاعُول » كراقود وطاحون وراووق وجاء « فاروق » للانسان مستعارا من الآلة والاداة •

ومن الصيغ الاشتقاقية اللاحبة الطريق التى ينبغى للمجامع ان تستفيد منها فى ميدان المصطلحات على اختلاف أنواعها « فَعِيل » و « فَيْعل » المأخوذان من

« فَاعَل يُفاعِل » فهما من أقدم صيغ اسم الفاعل المكتسب للوصفية المجرد من الحدث وهما أقدم أيضا من قرينهما « مُفاعِل » خاصة ، فهما اذن أقدم وأرشق وأخف ، نقول : ماثله فهو مثيله وقارنه فهو قرينه وشابهه فهو شبيهه » وما لا يحصى كثرة ، هذا فى «فَعِيل» ، وأما « فَيْعل » فمثل « بايعه فهو بيّعه وشايعه فهو شيّعه » . ولما احتاج بعض المجامع الى وضع كلمة عربية مقابلة للكلمة الفرنسية : Copropriétaire اختار ثلاثة مصطلحات هى « المالك على الشيوع ، المشتاع ، الشريك فى الملك[1] » . مع أن العلم بالاشتقاق فى العربية يوجب أن تكون الكلمة « الشيِّع » من الفعل « شايعه » أى شاركه قال الفيروزأبادى فى قاموسه « هم شيعاء فيها كفقهاء أى كل واحد منهم شيّع لصاحبه لصاحبه ككيس وكذا شيِّعة بينهم أى مشاعة فالشيِّعُ اذن شريك قبل أن يكون قسيما أى مقاسما ، فاذا سميناه بما يؤول اليه قلنا « قسيم » لانه مقاسم آجلا أو عاجلا . فهذه فائدة من فوائد التدقيق فى علم الاشتقاق والاستفادة من صيغه المختلفة .

والفعِيْل بمعنى « مُفاعل » قرين آخر هو « فعْل » وهو أخف منه نقول « قارنه فهو قرينه وقرنه وشابهه فهو شبيهه وشبهه وماثله فهو مثيله ومثلُه » وفى قياسية هذا المشتق فائدة جليلة فى وضع المصطلحات .

وأين نحن من الاستفادة من صيغة « فُعْلة » اسم مفعول من الثلاثى وهى من أقدم صيغ اسم المفعول فى اللغة العربية كالنقطة بمعنى المنقوطة والحفرة بمعنى المحفورة واللقمة بمعنى الملقومة والطعمة بمعنى المطعومة والكسوة بمعنى المكسوّ بها ، والحزمة أى المحزومة والفرصة بمعنى المفروصة والنُهزة أى المنهوزة وقد نقلت الى الصفات أيضا والضحكة أى المضحوك منه . ولطالما سمعت فى دروس الهندسة وأخبار السدود والجدران والاسوار كلمة « الفَتحة » بفتح الفاء فلما اهتديت الى هذه القاعدة الصرفية قلت فى نفسى ينبغى أن تكون تلك «الفَتْحَة»

---

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٦ ص ٥٠ » .

مكتبتنا العربية

«الفُتحَة» بضم الفاء على حسب القياس ، ففحصت عن صورتها فى المعجمات فاذا هى فيها « الفُتحة » كما استرجحت وقِسْت • فهل استفاد المجمعيون من صيغة «فُعْلة» هذه ؟ فما قيس على كلام العرب فحكمه كحكم كلامهم • الجواب : لا•

وكذلك القول فى الاستفادة من « الفعل » غير الثلاثى فى ميدان الاشتقاق، لان أكثر مشتقات العلوم والفنون الحديثة تؤخذ من الاسماء الذاتية تقول نفّطه تنفيطا من النفط وكبرته كبرتة من الكبريت وأقلمه أقلمة من الاقليم وزعفره زعفرة من الزعفران وبلوره بلورة ، وأقلها تؤخذ من الامور المعنوية مثل « انفعل انفعالا » وأمم تأميما من « الأمة » و « دَوَّل تدويلا » من الدولة ، أقول هذا على اعتبار المعنى المراد اليوم بالتأميم والتدويل والا فهما مباينان للمراد أصلا ، فالتدويل مشتق لمعنى عام يخالف « التأميم » فالتأميم يراد به وقف الشيء على الامة ، والتدويل يجب أن يكون عند مشتقه وقف الشيء على الدولة ، وكلتا الكلمتين مفردة ، فلماذا يراد بالاول المفرد وبالثانى الجمع ؟ هذا هو الاضطراب بعينه وقد قرر فى بعض المجامع العربية نقل المجرد الثلاثى الى صيغة « فَعَّل » للتعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، فوافق مؤتمر المجمع المشار اليه ، تطبيقا لهذا القرار ، على صحة الالفاظ المستعملة الآتية : خدر ، حضر ، ورد ، شخص ، جسم ، حلل (١) • وفى هذا القرار نظر فنقل المجرد الثلاثى الى صيغة «فَعَّل» يجعله متعديا تعديا مطلقا فيجب أن تقسم التعدية الى أصلية وفرعية ولا يستثنى من ذلك الا قليل من الافعال كطوَّف وجوَّل ووَقَف بمعنى وَقَف فالتعدية الاصلية يراد بها اكساب المفعول فعل الفاعل• ثم ان « وَرَّدَ وجَسَّم وشخص» مأخوذات من الورد والجسم والشخص لا من ثلاثى مجرد • وأما نقله للسلب أى لاداء عكس معناه مثل « مَرَّضَه » تمريضا وعلله تعليلا وقرده تقريدا فهو عبث باللغة العربية لان النقل للسلب مخالف لطبيعة اللغات اصلا ومباين لقواعد اللغة العربية ، وهو

---

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٦ ص ١٧٢ » •

فى كل الامثال التى ورد فيها شـــاذ ، كما جـــاء فى الفرنسية Plumer un oiseau أى نتف ريش طائر ، وكان القياس أن يقال Déplumeer . وكان من المستحسن الاستفادة من معانيه الاخرى كصيرورة فاعله الى أصله المشتق هو منه مثـل « عجـزت المرأة تعجيزا وثيبت تثييبـا وعـونت تعـوينـا أى صـــارت عجوزا وثيبا وعوانا » ولمجيئه بمعنى تصير مفعوله الى ماهو عليه كقولنا : سبحان الذى ضوأ الاضواء ، أى صيرها اضواءا ، وحزب فلان الاحزاب وجيش الجيوش وروض الرياض • وبمعنى عمل شيء فى الوقت المشتق هو منه مثل « هَجَّرَ أى سار فى الهاجرة ، وصبح أتى صباحا وغلس أى سار فى الغلس ، وبمعنى المشى الى الموضع المشتق هو منه مثل : فوز أى أوغـل فى المفازة وغـور أى دخـــل الغـــور[1] » •

وبمعنى صيرورة الفاعل مشبها لاصل الفعل من اسماء الذوات وذلك نحو « فَلَّك ثدى الجارية أو فلكّت هى : أى صار ثديها كالفلكة » وهى فلكة المغـزل وهى مستديرة • « ودنر الوجه صار فيه مثل الدنانير » بسبب المرض ، « وقعب الحافر : صار مقببا كالقعب وهو القدح الضخم » •

وفى اللغة الفرنسية واللغة الانكليزية ألوف كلمات مكسوعة أى مختومة بكســـعة "able" و "abl" او "ible" مثل Convenable أى لائـق وملائم وموائم ومناسب وموافق • وأصله معناه « قابل للملاءمة طالب لها » وما فى معناها ، ومثل Corrigible أى قابل للاصلاح • فالكسعة able تفيـد القبـول والقدرة والطلب والاستطاعة ، وهذا المشتق الافرنجى كثير الاستعمال فى لغـــة العلم والفن والادب عند الافرنج ، ولم نجتهد نحن فى وجـدان مشـتق ولا فى ايجاد اصطلاح يقابله لتسهل علينا الترجمة ، مع أن صيغة « استفعل الشيء فهـو

---

(١) شرح الشافية للرضى الاستراباذى « ١ : ٩٥ » •

مستفعل » فى العربية تقابله حق المقابلة ، فقد قالت العرب : « استرمّ الحائط : صار قابلا للرمّ والمرمة ، واستحصد الزرع أى صار قابلا للحصد ، واستهدم البناء : صار قابلا للهدم واستأبر واستلقح النخل صار قابلا للابر والتلقيح واسترقع الثوب : « صار قابلا للترقيع » وهو منقول من « استفعل » الذى للطلب على حسب التطور اللغوى ، وإذْ كانت الاشياء الجامدة « واللاارادية » ليس لها طلب ، دل ذلك الوزن على « القبول والقابلية » . فصيغة « مستفعل » اذن تقابل فى ميدان المصطلحات الكلمات الفرنسية والانكليزية المختومة بـ"abl"و"able"و"ible"

واذا دخل الفاعل فى حالة الصفة الفعلية ينقل من « مُستَفْعِل » الى « مُفْعِل » اسم فاعل من « أفعَلَ يُفعِل » وهى همزة الدخول والوغول ، فتكون صيغة « مُفْعل » للصفة المتطورة ، مثل « أثمر الشجر وأورق وأنجبت المرأة وأخصب القوم واقحطوا وأقشع الغيم وأنسل ريش الطائر وأمرت الناقة : در لبنها وأماه الحافر : بلغ الماء وأظأرت الناقة : عطفت على بوّها » وبهذا يعلم ان اطلاق بعضهم كلمة « مُكمل » على الطالب الذى لم يكمل النجاح فى دروسه غلط مبين ، فهو مستكمل لا مكمل . فاذا نجح فى امتحان الاستكمال فهو مكمل أى حائز للكمال .

وينبغى اجراء قياسة « فَعِيل » بمعنى مفعول للاستفادة منه فى المصطلحات ، وهو لا يكاد يحصى كثرة ووفارة ، كالكسير والاسير والاخيذ والجريح . ولذلك سمى المجمع العلمى العراقى Bed load « حميل القعر » يريد حميل المجرى ، أى ما يحمله المجرى ، والحميل أخف من « المحمول » وأرشق وأدل على المعنى وأقدم زمنا .

ومن الغريب أن كتاب العصر والمتأدبين والمستأدبين استعملوا « الملىء » مكان المملوء ظنا منهم أنه اسم مفعول من « ملأه » والصحيح أنه صفة مشبهة من « ملؤ يملؤ » أى صار قادرا وكافيا وما اليهما من الصفات ، يقال « هو ملىء بالدفع وبالشعر

وبغيرهما » • والظاهر أنهم التبس عليهم الامر وما أقر به من الالتباس فى قول عجلان بن لأى الغنوى :

على أن كرزاً من أذاة وجرأة ملىء ولكن سطوة الليث أول

أراد « ملىء بالاذاة والجرأة » أى كاف فيهما ، واف بما يوجبان ، لا أنه « مملوء » • ودونه التباسا قول بعض الشعراء :

ملىء ببهرٍ والتفاتٍ وسعلة ومسحة عثنون وفتل الاصابع

وقول آخر :

جمعت صنوف العى من كل وجهة وكنت مليئاً بالبلاغة من كثب

ولا نطيل فى ذكر ألوان الاشتقاق المساعدة على حل مشكلة المصطلحات فى العربية ، كالمَفْعَلة بمعنى السبب الذى يحمل على أصل فعلها كالمجهلة والمبخلة والمجبنة ، وهى مقيسة على غرار « مفعلة » الدالة للدلالة على موضع كثرة الشىء كالمسبعة والمأسدة • وكالفُعالة لبقية الاشياء كالنخالة والحثالة والنشارة والخلاصة ، وخلاصة القول أن الاشتقاق هو العون الاكبر والملاذ الاقرب للغة العربية اليوم فى اعداد المصطلحات العلمية والفنية والادبية ، فينبغى الاستفادة من جميع الوانه الواضحة وأبوابه الواسعة •

واذا ذكرت المساعى اللغوية المجامعية ـ أعنى مساعى المجامع العربية باعيانها ـ كان للمجمع اللغوى المصرى فيها الفضل الاكبر والذكر الازهر خصوصا فى المصطلحات ، فما فتىء يسعى نحواً من ثلاث وعشرين سنة فى وجدان المصطلحات وايجادها بالاشتقاق وتمحيص القواعد واقتراحها واصلاح العبارة العصرية وتقويمها بطرائق علمية وبحوث موزونة وما انفك يسجل ذلك فى محاضر موضونة، وينشر خلائصه فى مجلته المنعوتة أجمل النعت ، ولم يفته فى ذلك الا القليل ففى مصطلحات البناء مثلا لا نجد مقابلا لما سمى بالفرنسية « ماتيريو Matériaux" وهو فى العربية « الحضرة » قال الزمخشرى فى أساس البلاغة : « وجمع فلان

الحضرة يريد بناء الدار وهى عدة البناء من الآجر والجص وغيرهما » .

ولم نر فى مصطلحات البناء « الكرياس » قال الفيومى المصرى فى باب الكاف : « الكِرياس . فعيال بكسر الكاف الكنيف فى أعلى السطح » .

ورأينا المجمع ايضا يستعمل « السائل » مكان « المائع » و« السوائل » مكان «المائعات» مع أن العرب استعملت المائع وجمعه السالم وهو أدل على المسمى ، قال الشريف الرضى فى المجازات النبوية فى شرح الحديث النبوى : وبل لاقماع القول ، ويل للمصرين « شبه عليه السلام آذانهم بالاقماع التى تفرغ فيها ضروب القول افراغ المائعات »(١) وقال فى شرح حديث « أنجشة » : « القارور: فاعول من استقرار الشيء فيه فكأنه قرار للشرب وغيره من المائعات»(٢) . وقال أبو منصور الثعالبى فى فقه اللغة « الفصل الحادى والاربعون فى تقسيم أوعية المائعات» .(٣) وقال عبدالوهاب الشعرانى فى ترجمة عبدالقادر السبكى : « وكان له فى خروجه وعاء يشترى فيه جميع ما يطلبه الناس من المائعات فكان يضع الشيرج والعسل والزيت الحار وغير ذلك ثم يرجع فيعصر من الاناء لكل أحد حاجته من غير اختلاط(٤) » . وألف الامام ابن تيمية فيما ألف « قواعد فى المائعات والمياه وأحكامها » .(٥)

فهل يقول مترجم Liquide الاول ان العرب لم تستعمل له كلمة خاصة فاختار هو « السائل » ؟ لا . لا يحق له ذلك القول وانما ذلك تقصير فى التنقير والتنقيب عن المصطلحات فى كتب العرب .

وفى مشكلة المصطلحات لا يزال الجدال قائما فى قضية التعريب . وقد أقر

---

(١) المجازات النبوية « ص ٢٩ » طبعة مصر .
(٢) الكتاب المذكور « ص ٣٣ » .
(٣) فقه اللغة «٢٦٢ » طبعة اليسوعيين .
(٤) طبقات الشعرانى « ج٢ ص ١٥٩ » طبعة المطبعة الشرقية بالقاهرة .
(٥) العقود الدرية « ص ٤٥ » .

مكتبتنا العربية
المجمع اللغوى المصرى التعريب فى قراراته الأولى بقـــوله « يجيز المجمع أن يستعمل بعض الالفاظ الاعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم» .(١)

وفى الحق أن هذه الضرورة هى موضع الخلاف ، وقد نشر فى جـــزء القرارات عينه مقال فى بيان الغرض من قرارات المجمع وفى الاحتجاج لهـا ، فاحتج كاتبه بأن العلماء أجمعوا على أن التعريب سماعى لا يقاس على ما ورد منه عن العرب ، وبأنه يخشى من فتح باب التعريب تفشى الاعجمية فى الكلام وغلبتها على العربية ، فتتحرف على توالى الدهور بل تنقرض فتنقرض معها القوميةالعربية، ويستغلق القـــرآن ويبيـــد كل ما دون باللسان العربى من العـــلوم والاداب والشرائع .(٢) وفى ذلك شىء من المبالغة، فالكاتب نفسه استعمل الفعل «دَوَّنَ» وهو مشتق من الديوان الكلمة الفارسية وقد استعملت كلمة « الديوان » فى اللغة العربية حقيقة ومجازاً كديوان الدولة دواوين الشعراء والنثار ، واشتق منه فعل هو « دَوَّنَ يُدوِّن تدوينا » وصار الاسم والفعل من « كلام العرب» . والصواب أن اسماء الامراض الجديدة وأدويتها والادوية الجديدة واسماء الحيوانات التى لم تعرفها العرب وأسماء كل ما لم تعرفه العرب من الماديات الساذجة أى الخام كما تقول العامة والاسماء الخفيفة أصلا كالترم أى Terme والخفيفـة اختصـارا كالسينما ، ينبغى تعريبها واستعمالها ، أو يجوزان فى الاقل ، ففى أحوال الالتزام من مصطلحات القانون المدنى نرى فى مجلة المجمع اللغوى المصرى كلمة Terme الفرنسية ، ويقابلها فى العربية « الاجل »(٣) وهى كلمة حسنة ، وقد استعملت فى القرآن الكريم بمعنى مدة العمر ومدة الشىء ، غير أن « الترم » عربت فى عصر الحرب الصليبية الثانية فى المئة السادسة من الهجرة ، قال أبو شـامة فى أخبـار

---

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج١ ص ٣٣ » .
(٢) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج١ ص ٢٠٠ » .
(٣) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٦ ص ٣٤ » .

مكتبتنا العربية

سنة «٥٨٧» الخاصة بالحرب بين صلاح الدين الايوبى والملوك الصليبيين أيام محاصرتهم مدينة « عكا » : « وذكروا أن الملوك قد أجابوا السلطان الى أن يكون ما وقع عليه القرار يدفع فى (تروم) ثلاثة أى نجوم ، كل ترم شهر ... حتى حصل لهم ما التمسوه من الاسارى والمال المختص بذلك (الترم) ... ولم يزالوا يطاولون ويقضون الزمان حتى انقضى (الترم) الاول فى ثامن عشر رجب ثم أنفذوا ذلك اليوم يطلبون ذلك فقال لهم السلطان : اما أن تنفذوا الينا أصحابنا وتتسلموا الذى عين لكم فى هذا (الترم) ونعطيكم رهائن على الباقى يصل اليكم فى (ترومكم) الباقية واما أن تعطونا رهائن على ما نسلمه اليكم حتى تخرجوا الينا أصحابنا ، فقالوا : لا نفعل شيئا من ذلك بل تسلمون ما نقبضه بهذا (الترم) ، وتقنعون بأمانتنا حتى نسلم اليكم أصحابكم »(١) . ففى الخبر استعمال « الترم » كثيرا و « النجم » دون « الاجل » ، وأغرب من ذلك ما نقرأه فى المنجد فى احدى طبعاته : « ترم له ترما : عين له وقتا » ، وقد حذفت هذه المادة منه فى الطبعات المتأخرة . والذى قدمناه يدل على تساهلهم فى التعريب لما يخف على اللسان .

وأما مشكلة الصرف فى العربية فهى صغرى مشكلاتها وقد أدمجنا حل معظمها فى الكلام على المصطلحات ، فمهما كثر القياس فى الصرف زادت ثروة اللغة العربية واتسعت آفاقها ، وتبرأت من القصور المنسوب اليها بهتانا وعدوانا ، على أنه ينبغى أن لا يلتفت الى الشاذ عن القياس ، مما نبه عليه الصرفيون كقولهم : « أورس الشجر فهو وارس ، اذا اخضر ورقه ، وأمحل البلد فهو ماحل وأملح الماء فهو مالح أو ملح ، وأغضى الليل فهو غاض ، وأقرب القوم اذا كانت ابلهم قوارب فهم قاربون ، وأيفع الغلام فهو يافع » . فقد ورد أيضا « مُورِس » و « مُغضٍ » ، وليس ذلك من الشذوذ بل من أداء معنى الثقيل بالخفيف على الاستعارة ، قال قال الفيومى فى المصباح المنير « أشار بعضهم الى أن ذلك ليس باسم

---

(١) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين « ج٢ ص ٨٩ » .

مكتبتنا العربية
فاعل للفعل المذكور معه بل هو نسبة إضافية بمعنى « ذو الشيء » فقولهم « أمحل البلد فهو ماحل » أى ذو محل وأعشب فهو عاشب أى ذو عشب كما يقال : رجل لابِن وتامر أى ذو لبن وتمر » . وقد ذكرنا هذا الرأى فى صدر المقالة .

وعلى رأى تغليب القياس فى الصرف ينبغى التساهل فى جموع التكسير التى هى من خصائص اللغة العربية ، وقد أحسن المجمع العلمى المصرى باقراره قياسية الغالب من جموع التكسير ، وقياسية جمع الكلمات التى لم تسمع جموعها ، وجموع التكسير للثلاثى المجرد من تاء التأنيث ، كجمع « فعل » المعتل العين على « فُعول » و « أفعال » (١) كسيف وسيوف وأسياف ، والصواب أن هذا الوزن يشمل المعتل الفاء أيضا كوسق وأوساق ووغد وأوغاد ووضع وأوضاع ووقف وأوقاف ، والمعتل اللام كنحو أنحاء ويشمل المُضعَّف قال الشريف هبة الله بن التجرى فى أماليه فى الكلام على جمع « فَعْل على أفعال » من الصحيح « واتسع فى المضاعف فقيل فى رَبّ وجدّ وعمّ ومنّ : أرباب وأجداد وأعمام وأمنان » وقد جاء من الصحيح ما لم يذكره الصرفيون مثل « لحن وألحان وبعض وأبعاض ولفظ وألفاظ ولحظ وألحاظ ونجد وأنجاد وسطر وأسطار وأنف وآناف ووهم وأوهام وكبش وأكباش ووزن وأوزان ونهر وأنهار ورمس وأرماس » هذا مما ألفته الاسماع ، ولم أذكر ما لم تألفه ولم تعرفه فهو أكثر منه عددا وقد استعمل المجمع المصرى كلمة « أبحاث » جمع « بحث » (٣) فاقتصاره فى اقرار قياسية « فَعْل » على أفعال فى المعتل العَيْن يجعله مخطئا فى هذا الجمع فالصواب اذن اقرار « فَعْل » على « أفْعال » مطلقا ، ما لم يُحدث ذلك التباسا كجمعهم اليوم « مجدا » على « أمجاد » مع أن القدماء جمعوا « المجيد » على أمجاد ، كيتيم وأيتام وشريف وأشراف ، وهذا غير جمعه المكسر الاصلى « مجداء » وغير المصحح

---

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٤ ص ١ » .
(٢) أمالى ابن الشجرى «ج١ ص ٣٢٩ » .
(٣) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج١ ص ٧٢ » .

مكتبتنا العربية

« مجيدون » ومنصوبه ومجروره « مجيدين » . كما جمعت أنا سبحة التسبيح على « سباح » كنقطة ونقاط ونكتة ونكات ونطفة ونطاف وقلة وقلال فى نظمى احدى رباعيات الشاعر الايرانى المعاصر حسين قدس النخعى السفير فى سباعية عربية :

بهذا العالم الفانى الوفاء تخير معزلا سهل البقاء
وخذ صهباء بارقة السناء وخودا تستبيك بلا جفاء
اذا ما مات جسمك واستحالا ترابا فليكن لهم تلالا
لخمرٍ أو (سباحاً) لاذكار

وأجبرت على جمع الصحبة على صحب جمعا لغويا فى نقلى رباعية ثانية قياسا على (التَوبِ) فى القرآن الكريم وهى :

تجنب أن تسير بغير قلب يقودك عن مراودة وحب
ولاتصحب سوى أهل (لصحب) رفيق كيس الاخلاق ندب
وقبل من حبيبك وجنتيه شقيقا تحت نرجس مقلتيه
واسرع فالرحيل بلا اختيار

واختم الكلام على مشكلة الصرف بقولى : انه يجب علينا أن لا نجعل القواعد الصرفية غاية وهى وسيلة ، ولا نبقى متمسكين بمذهب البصريين فيه فالقول مثلا بأن « المصدر » أصل المشتقات مثلا قد أصبح خرافة صرفية ، ورأيا فائلا ، فالمصدر اسم للفعل وتجريد منه ، ولا يوجد الاسم قبل وجود المسمى ، والفعل تجسيد والمصدر تجريد ، ولفرعية المصدر من الفعل قال النحويون ان المصدر يعمل عمل فعله ولم يقولوا ان الفعل يعمل عمل مصدره ، (١) فيجب اطراح رأى البصريين والاخذ بمذهب الكوفيين فى ذلك فهو المذهب الحق الذى يفيدنا فى هذا العصر .

وكذلك ينبغى الاخذ بمذهبهم فى النسبة الى الجمع المكسر كالدولى ، وقد

(١) تراجع « المباحث اللغوية فى العراق ص ١٣ ـ ٤ » محاضرات لكاتب البحث .

مكتبتنا العربية

أجاز ذلك المجمع اللغوى المصرى فى قراراته وقال : « المـــذهب البصرى فى النسب الى جمع التكسير أن يرد الى واحدة ينسب الى هذا الواحد ويرى المجمع أن ينســب الى لفظ الجمع عنــد الحاجــة كارادة التمييز أو نحــو ذلك » .(١)

وقد أوضح سبب هذا القرار الدكتور محمد توفيق رفعت بعد ذلك بقوله: «رأى المجمع فى هذا أن النسبة الى الجمع قد تكون فى بعض الاحيان أبين وأدق فــى التعبير عن المراد من النسبة الى المفرد وبهذا عدل عــن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، الى مذهب الكوفيين المترخصين فى اباحة النسبة الى الجمع توضيحا وتبينا » .(٢)

وفى الحق أن النسبة لا ينظر فيها الى كون المنسوب اليه جمعا أو مفــردا لانها نسبة اسم الى اسم آخر لاتصاله به نسبا أو مكانا أو مادة أو لونا أو حزبا أو حرفة أو شيئا آخر ، كالعربى والتميمى والمكى والحجرى والدرى والاقفــالى والشعوبى ، فالنسبة وسيلة الى الايضاح ولا يتم الايضاح الا بالمحافظة على صورة الاسم المنسوب اليه ، فكمال صورته هو الكفيل بفائدة الايضاح والتغيير فيه يؤدى الى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة .(٣)

ومع هذا البيان واقرار المجمع اللغوى المصرى للنسبة الى جمع التكســير عند الحاجة اليها ، لا نزال نقرأ قول المعاصرين « الحكم المملوكى بمصر » بدلا من الحكم المماليكى ولا نزال ايضا نسمع مذيعى محطات الراديو العربية يقولون «الدَّوْلى» للانترناسيونال International وهــو لا يؤدى المــراد أبدا ، لان الدَّوْلى منسوب الى جنس الدولة فهو يميز المنسوب عن اللا دَوْلى ــ ان صح قولى ــ كالشىء الخاص بالامة أو الاسرة ، أو الشعب ، أو غير ذلك ، ومع اصرار هؤلاء المذيعين على « الدَّوْلى » تجدهم يقولون « الحركة العمالية » والاجتمــاع الجماهيرى و« القانون العمالى » نسبة الى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون «الحركة العاملية » والاجتماع الجمهورى و« القانون العاملى » ؟!

ــ للبحث بقية ــ

---

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٢ ص ٣٥ » .
(٢) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج٣ ص ٤ » .
(٣) المباحث اللغوية فى العراق « ص ٢٥ ــ ٢٦ » .